

(المقنن)، والآداب المسماة (هامشية)، (مادون الأدب، والأدب الموازي، والأدب الشعبي، أو أيضاً أدب الجماهير، أو حتى نقيض الأدب، أو الآداب المضادة)، يسمح هذا التمييز بتحديد الاصطلاحات، والقواعد، والنماذج المعمول بها، وهذا ما يعد من جهة أدباء، وتراثاً أدبياً، ومن جهة أخرى يدخل في نزاع مع هذه القواعد الجمالية، وحتى الأيديولوجية.

نخلص من ذلك، فيما يخص الأدب الرسمي إلى إدخال مفهوم (القانون) الأدبي أو (الأدب المقنن)، والذي نستطيع تعريفه كمجموعة من النصوص تتعلق بها قيم سواء ضمن التعليم أم ضمن النقد الأدبي.

هناك ضمن مفهوم (القانون) فكرة مجموعة من النصوص تتشكل انطلاقاً من انتقادات تتم وفق بعض القواعد، يشكل هذا المفهوم موضوع دراسات مقارنة تعد الأكثر إتقاناً ودقة في الوقت الحاضر، ويجب أن يؤخذ ضمن خليط مفيد من القيم الجمالية والأيديولوجية التي ينشرها^(٩١).

يجب دراسة القانون في مستوى المنظومة الأدبية، ولكن لا يمكن فصله عما أسميناه (الحقل الأدبي)، لأنه يسعى لأن يطبع أثره ضمن العالم المدرسي، والمؤسسات، وتنظيم ردود الفعل النقدية، والعلاقات الاجتماعية والثقافية للجمهور، يمكننا أن نقدم أن أفق التوقع لبعض الجماهير التي لها علاقات معينة مع الأدب القانوني في فضاء ثقافي معين. أخيراً، إن مفهوم القانون مرتبط بالفكرة التي تقول إن كل منظومة أدبية تسعى، في الوقت نفسه، إلى التطور وحماية نفسها، وحماية (نصوصها)، يجب على التطور الأدبي أن يأخذ في الحسبان هذا الأدب الاحتياطي، المصنوع من نصوص عالية القيمة (طور هذه الفكرة راكفيه شيفي تلميذ إيفين زوهار).

يسعى النص القانوني لأن يكون مرجعاً أدبياً مستقراً، وهذا مانسميه بإرادة (سلطة)، مع عدم نسيان ميزته (كأسطورة) ثقافية، إلا إذا لم يشكل مجموع النصوص القانونية جزءاً مما يمكن تسميته (ميثولوجيا وطنية)؛ أو نسيان أنه باختزاله إلى اسم، وعنوان، ومقبوس، يقوم بدور شبيه بدور النمط، ويمكن إعادة استخدامه في ظروف وسياقات مختلفة، يجب وجود قانونية دنيا لهومير من أجل الحديث عن موقف (هوميري)، أو لكافكا من أجل موقف (كافكي).

يستطيع النقد، في هذه الحالة، أن يمتلك وظيفة التشكيك في العناصر التي

^(٩١) جيرجيل نيموانو، وروبير رويال، دراست في أدب اللعب، فيلادلفيا، جون بنجامين، ١٩٩١.